

واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر "التحديات والفرص"

**The Reality of Social and Economic Development in Algeria :
Challenges and Opportunities**الباحثة: مزيان إيمان¹Meziane Imane¹¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، meziane.imane@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/30 تاريخ القبول: 2024/12/05 تاريخ النشر: 2025/01/05

ملخص:

نسعى من خلال هذا المقال الى ابراز واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، إضافة الى التحديات التي تعيق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذا ماهية الفرص المتاحة لتحقيق ذلك، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر بذلت جهوداً كبيرة لتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث حققت تقدماً ملحوظاً في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية. رغم ذلك، تواجه البلاد تحديات كبيرة مثل البطالة المرتفعة، الفقر، التضخم والاعتماد الكبير على صادرات النفط. ولتحقيق التنمية المستدامة، تحتاج الجزائر إلى تنويع اقتصادها، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير البنية التحتية والقطاع الفلاحي.

كلمات مفتاحية: تنمية اجتماعية، تنمية اقتصادية، تحديات، فرص، الجزائر.

تصنيفات JEL : J1، O1.

Abstract:

In this article, we aim to highlight the state of socio-economic development in Algeria, as well as the challenges that hinder achieving this development and the opportunities available to achieve it. Our study has found that Algeria has made significant efforts to improve socio-economic indicators, achieving notable progress in education, health, and

¹ المؤلف المرسل: مزيان إيمان، الإيميل: imane.com22@gmail.com

infrastructure. However, the country faces major challenges such as high unemployment, poverty, inflation, and heavy reliance on oil exports. To achieve sustainable development, Algeria needs to diversify its economy, attract foreign investments, and develop infrastructure and the agricultural sector.

Keywords: social development, economic development, challenges, Algeria.

JEL Classification Codes: J1، O1.

1. مقدمة :

تعتبر التنمية المحرك الرئيسي لتطور المجتمعات وازدهارها، حيث تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من خلال التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تعتبر عملية شاملة تهدف الى تحسين نوعية الحياة والرفاهية العامة للأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، هذه التنمية تعتبر حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار والازدهار في أي مجتمع، إذ تشمل جوانب متعددة مثل التعليم، الصحة، الإسكان، البنية التحتية، خلق فرص العمل.. الخ.

وعليه فإن التكامل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية يعد أمرا ضروريا لضمان تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تساهم في بناء مجتمع متوازن ومزدهر، في الجزائر تعتبر التنمية هدفا استراتيجيا تسعى لتحقيقه من خلال تسطير عدة برامج ومخططات تنموية. ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن البلاد لا تزال تواجه تحديات متعددة تعرقل تحديد هذه الأهداف، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة: كيف يمكن للجزائر تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في ظل التحديات الراهنة؟ وماهي الفرص المتاحة التي يمكن استغلالها لتحقيق ذلك؟

1.1 الفرضيات:

تعتبر الفرضيات كإجابات أو حلول مؤقتة لتساؤلات الدراسة، وعليه قد اعتمدنا في دراستنا

على الفرضيات التالية:

- التنمية الاجتماعية في الجزائر تعوقها الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الفئات السكانية.
- التنمية الاقتصادية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط.
- تحقيق التنمية يعتمد على القدرة على تنويع الاقتصاد.
- التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي يشكلان فرصة مهمة لتحقيق التنمية في الجزائر.

2.1 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تحليل واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر وكذا تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في البلاد مثل: مشكل البطالة، الفقر، التضخم، الاعتماد على النفط... إلخ، بالإضافة الى تسليط الضوء على الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر لتعزيز التنمية.

3.1 أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:
- تحليل واقع مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.
 - فهم وتحديد التحديات التي تعيق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.
 - استكشاف الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

4.1 منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالدراسة، وهذا من أجل تحليل المؤشرات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر وكذا التحديات المتعلقة بها.

2. مفهوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

1.2 مفهوم التنمية الاجتماعية:

لقد حظي موضوع التنمية الاجتماعية باهتمام العديد من الدارسين والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، مما أدى هذا الى تباين في التعريفات لهذا المفهوم، وعليه سنحاول عرض بعض التعريفات:

تعرف التنمية الاجتماعية على أنها " تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع، ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده، ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي". (الغرايبة، 2010، صفحة 65)

" هي مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير المزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع، فهي تركز على مقومات مفصلية محددة وفق جهد مدروس ومخطط له هادف لإحداث التغير الاجتماعي الإيجابي في المجتمع المبني وفق علاقة نسقية بالمكون الاقتصادية، وكل هذه المقومات تشكل ما ينعت بالتنمية الاجتماعية". (العمرى، 2016، صفحة 166)

من خلال التعريفات المقدمة، يمكن استخلاص أن التنمية الاجتماعية هي عملية شاملة ومتكاملة تستهدف تحسين نوعية الحياة للمجتمع والأفراد من خلال تطوير العلاقات الاجتماعية وتعزيز الخدمات الأساسية. إذ تشمل هذه العملية تحسين الظروف المعيشية وتقديم برامج رعاية متنوعة تساهم في رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي للأفراد. كما تعتمد التنمية الاجتماعية على التخطيط المدروس والجهود البناءة لتحقيق التغير الاجتماعي الإيجابي، لتتكامل مع التنمية الاقتصادية لضمان استدامة هذا التحسن.

2.2 مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية من بينها:

" التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إغناء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات، وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من اجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة." (السلموني، 2020، صفحة 201)

" هي تلك الإجراءات والتدابير المخططة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبرة محددة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع." (ريم، 2012، صفحة 7)

ونستخلص من التعريفات السابقة بأن التنمية الاقتصادية عملية شاملة تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي للمجتمع على المدى الطويل. تتضمن هذه العملية مجموعة من الإجراءات والتدابير المخططة التي تسعى إلى زيادة الإنتاجية واستنباط أساليب إنتاجية جديدة، بالإضافة إلى تنمية المهارات والطاقات البشرية. كما تسعى إلى رفع مستويات الإنتاج عبر تحسين متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة لزيادة الإنتاج. علاوة على ذلك، تتضمن التنمية الاقتصادية تغيير هيكل الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سريعة ودائمة يستفيد منها غالبية أفراد المجتمع.

3. المؤشرات الرئيسية للتنمية:

تساهم مؤشرات التنمية في تقييم وقياس مدى تقدم الدول في المجال الصحي والاجتماعي والاقتصادي وكذا البيئي، وفيما يلي أبرز مؤشرات التنمية:

1.3 المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل في المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن،

الأمّن، السكان، حيث: (كافي، 2017، الصفحات 96-100)

أ.المساواة الاجتماعية: تعد المساواة الاجتماعية أساسا للتنمية المستدامة، ويوجد مؤشرين

لقياسها وهما نسبة السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الخمس الأغنى والخمس الأفقر.

- ب. الصحة العامة: من أهم المؤشرات الرئيسية للصحة: العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والرعاية الصحية الأولية.
- ج. التعليم: من أهم مؤشرات التعليم: معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق بالمرحلة التعليمية المختلفة.
- د. السكن: يعد توفير السكن الملائم للمواطن من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة بمؤشر واحد هو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية.
- هـ. الأمن: ويقصد بالأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، ويتم قياسه عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.
- و. السكان: توجد علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة؛ حيث يؤدي زيادة معدل النمو السكاني إلى زيادة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشكلات البيئية ويقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة. المؤشر الرئيسي المستخدم هو معدل النمو السكاني.

2.3 المؤشرات الاقتصادية: تشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية و أنماط الإنتاج

والاستهلاك، حيث:

أ. البنية الاقتصادية: تشمل مؤشرات البنية الاقتصادية الأداء الاقتصادي، الذي يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونسبة الاستثمار، والتجارة التي تقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات. بالإضافة إلى الوضع المالي الذي يقاس بنسبة المديونية الخارجية أو الداخلية إلى الناتج القومي الإجمالي ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

ب. أنماط الإنتاج والاستهلاك: حيث تحولت معظم الدول إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، والتي تستنزف الموارد بشكل سريع وغير مدروس ويمكن قياس ذلك من خلال (مدى كثافة استخدام الموارد في الإنتاج، معدل استهلاك من الطاقة، كميات النفايات وتدويرها، مدى توافر المواصلات) (علي، 2022، صفحة 283)

3.3 المؤشرات البيئية: وتتمثل في الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات، والمناطق

الساحلية، والمياه العذبة والتنوع الحيوي، حيث:

أ. الغلاف الجوي: هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي: التغير المناخي، استنفاد طبقة الأوزون، نوعية الهواء.

ب. الأراضي: تركز المؤشرات باستخدامات الأراضي على تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات والتنمية الزراعية والنمو الحضري. (كافي، 2017، صفحة 103)

ج. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تشمل المؤشرات المتعلقة بهذه المناطق حالة التنوع الحيوي البحري، ومستويات التلوث البحري، وتأثير الأنشطة البشرية على النظم البيئية الساحلية.

د. المياه العذبة: تشمل مؤشرات جودة المياه العذبة، توافرها واستخداماتها، إضافة إلى تأثير الأنشطة البشرية على الموارد المائية العذبة.

هـ. التنوع الحيوي: تركز المؤشرات على حالة التنوع البيولوجي في النظم البيئية المختلفة، ومعدلات فقدان الأنواع والتدهور البيئي، إضافة إلى جهود الحماية والمحافظة على التنوع الحيوي.

4. مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر:

تعتبر مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أدوات قياس هامة لفهم وتقييم مدى تقدم الجزائر في هذين المجالين. وسنطرق الى أهم المؤشرات الاجتماعية المتمثلة في: التعليم، الصحة. أما فيما يخص المؤشرات الاقتصادية سنتطرق الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، نسبة الاستثمار.

1.4 المؤشرات الاجتماعية:

أ. التعليم:

منذ الاستقلال في عام 1962، ركزت الجزائر على التعليم المجاني للجميع حتى سن 16 عاماً، بغض النظر عن الجنس أو الأصل الاجتماعي أو الجغرافي. حيث خصصت الدولة أموال كبيرة وميزانيات ضخمة لتطوير قطاع التعليم، هذا التطور شمل البنية التحتية والإشراف وعدد المتعلمين ومحتوى البرامج التعليمية.

ولقد حققت الجزائر نتائج حسنة في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (أهداف الإنمائية للألفية) والجدول الموالي يوضح مؤشرات التعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الجزائر في الفترة (2000-2023).

الجدول رقم 01: مؤشرات التعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2023

2023	2020	2015	2010	2005	2000	
108.76	110.33	110.84	113.38	112.2	109.78	نسبة الالتحاق الاجمالي بالتعليم الابتدائي %
102.7	-	-	100.71	82.04	64.91	نسبة الالتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي %
-	52.5	36.78	29.89	20.87	-	نسبة الالتحاق الاجمالي بالتعليم العالي %
-	(سنة 2019) 74	(سنة 2018) 97	(سنة 2008) 94	(سنة 2006) 92	(سنة 2002) 90	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لل فئة العمرية (15-24 سنة) لكلا الجنسين

Source : UNESCO, <https://data.uis.unesco.org>.

LA BANQUE MONDIALE, <https://data.albankaldawli.org>.

لقد كادت الجزائر أن تحقق تعميم التعليم الابتدائي، حيث بلغت نسبة معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم الابتدائي 108.76% في عام 2023. (UNESCO) يعكس هذا الرقم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لضمان وصول جميع الأطفال في سن المدرسة إلى التعليم الابتدائي المجاني، مما يشير إلى تقدم ملحوظ في تحقيق هدف التعليم للجميع.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر شهدت تحسنا ملحوظا في مؤشرات التعليم بين عامي 2000 و2023. نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي كانت مرتفعة باستمرار، حيث بلغت 109.78% في عام 2000 وارتفعت إلى 113.38% في عام 2010، ثم انخفضت قليلاً إلى

108.76% في عام 2023. هذه الأرقام تعكس نجاح السياسات التعليمية في ضمان تعليم الأطفال في المرحلة الابتدائية. أما بالنسبة للتعليم الثانوي، فقد ارتفعت نسبة الالتحاق من 64.91% في عام 2000 إلى 102.7% في عام 2023، مما يشير إلى جهود ناجحة في زيادة فرص التعليم للشباب في المرحلة الثانوية. في مجال التعليم العالي، زادت نسبة الالتحاق من 20.87% في عام 2005 إلى 52.5% في عام 2020، مما يعكس اهتماماً متزايداً بالتعليم العالي وتوسيع فرصه. فيما يتعلق بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24 سنة)، ارتفع المعدل من 90% في عام 2002 إلى 97% في عام 2018، لكنه شهد انخفاضاً ملحوظاً إلى 74% في عام 2019، يمكن أن يرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل وأسباب. من أبرزها ارتفاع معدل الرسوب والتسرب المدرسي، حيث يؤدي فشل الطلاب في اجتياز الامتحانات إلى تركهم المدرسة مبكراً. كما أن السياسات التعليمية الهشة وكثرة الإصلاحات غير المجدية تسهم في تدهور جودة التعليم وعدم تحقيق النتائج المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، قد تُعطى الأولوية لأدوار أخرى للشباب مثل الزواج أو العمل بدلاً من التعليم، مما يؤدي إلى تقليل فرص التحصيل العلمي.

ب. الصحة:

يعتبر مؤشر الصحة من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية البشرية وجودة الحياة في أي دولة، فهو يعكس الحالة الصحية للسكان، ومدى توفر وجودة خدمات الرعاية الصحية. ولقد سعت الجزائر بعد الاستقلال بالنهوض بالقطاع الصحي من خلال تسيير عدة برامج تنموية والتي من شأنها أن تحسن المستوى الصحي للبلاد، ومن بين أهم مؤشرات الصحة التي سنتطرق إليها: العمر المتوقع عند الولادة، وفيات الأمهات والأطفال، الرعاية الصحية.

ب-1 العمر المتوقع عند الولادة: يعتبر مؤشر العمر المتوقع عند الولادة من أهم المؤشرات

الصحية التي تعكس مستوى التنمية البشرية وجودة الحياة في أي دولة، إذ يعتبر مؤشراً مهماً لجودة حياة السكان في دولة معينة، حيث يُظهر مدى قدرتها على توفير الرعاية الصحية الجيدة لمواطنيها، ويعرف على أنه "متوسط عدد السنوات التي يُتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا قضى حياته معرضاً لمعدلات

الوفيات حسب الجنس والعمر السائدة عند ولادته في سنة محددة وفي بلد أو إقليم أو منطقة جغرافية معينة". (Unescwa). والجدول الموالي يوضح تطور معدل العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).

الجدول رقم 02: تطور العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر في الفترة (2000-2023)

2023	2022	2020	2015	2010	2008	2000	
78.2	77.0	74.2	76.4	75.6	74.8	71.5	E0 للذكور
81.0	80.0	77.9	77.8	77.0	76.4	73.4	E0 للإناث
79.6	78.5	75.9	77.1	76.3	75.6	72.5	اجمالي

Source :Démographie algérienne (2000-2023), ONS. <https://www.ons.dz>

توضح المعطيات الموجودة في الجدول رقم 02 تطور العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023. من الملاحظ أن هذا المؤشر قد شهد تحسناً مستمراً على مدار السنوات، حيث ارتفع العمر المتوقع لكلا الجنسين بشكل ملحوظ، فبالنسبة للذكور، ارتفع العمر المتوقع من 71.5 سنة في عام 2000 إلى 78.2 سنة في عام 2023، أما عند الإناث، فقد ارتفع العمر المتوقع من 73.4 سنة في عام 2000 إلى 81.0 سنة في عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن العمر المتوقع للإناث أعلى من العمر المتوقع للذكور في جميع السنوات الموضحة هذا الاتجاه يتماشى مع الأنماط العالمية حيث تعيش النساء عادة لفترة أطول من الرجال.

وعلى العموم، نلاحظ أن الجزائر حققت تقدماً كبيراً في تحسين مستوى الرعاية الصحية، حيث يعكس هذا التحسن نجاح السياسات الصحية والتنمية التي تم تنفيذها بعد الاستقلال، والتي ركزت على تطوير البنية التحتية الصحية، تحسين الرعاية الصحية الأولية، وتنفيذ برامج تطعيم واسعة، إذ يعد تحسن العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر إشارة إيجابية لتحسين الصحة العامة وجودة الحياة، وهو مؤشر مهم يعكس تقدم البلاد في قطاع الصحة والرعاية الصحية.

ب- 2 وفيات الأطفال: يعتبر مؤشر وفيات الأطفال هو من بين أهم المؤشرات الصحية، إذ يُعتبر مؤشراً مهماً يُستخدم لتقييم جودة الرعاية الصحية المقدمة للأطفال ولقياس مدى تقدم الدول في

تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. ويتم تقسيم معدلات وفيات الأطفال إلى فئتين رئيسيتين: معدل وفيات الرضع، الذي يشمل الأطفال دون سنة واحدة، ومعدل وفيات الأطفال في فترة الطفولة المبكرة، التي تتراوح بين سنة واحدة وأربع سنوات، وفي هذا الصدد حاولت الجزائر منذ الاستقلال بشكل جاد تحسين مؤشر وفيات الأطفال كجزء من جهودها لتحسين الرعاية الصحية العامة، إذ تبنت الحكومة الجزائرية سلسلة من السياسات والبرامج الصحية التي استهدفت تحسين هذا المؤشر الحيوي، والجدول الموالي يوضح تطور معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة في الجزائر في الفترة (2000-2023)

الجدول رقم 03: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة في الجزائر (2000-2023)

2023	2022	2020	2015	2010	2008	2000	
19.9	19.7	18.9	22.3	23.7	25.5	36	معدل وفيات الأطفال الرضع
22.6	22.2	21.4	25.7	27.5	29.7	43.0	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

Source : Démographie algérienne (2000-2023), ONS. <https://www.ons.dz>

LA BANQUE MONDIALE, <https://data.albankaldawli.org>

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الجزائر شهدت تحسنا ملحوظا في معدل وفيات الأطفال الرضع، حيث انخفض من 36 حالة وفاة لكل ألف مولود في عام 2000 إلى 19.9 حالة وفاة في عام 2023، كما تحسنت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث انخفضت من 43.0 حالة وفاة في عام 2000 إلى 22.6 حالة وفاة في عام 2023. وهذا راجع الى جهود الدولة ورغبتها في تحسين الوضع الصحي في البلاد من خلال إقرار عدة برامج وسياسات كإقرار سياسة التطعيم ضد الأمراض وبناء المراكز والمستشفيات وتأهيل الأطباء الأكفاء، حيث أحرزت الجزائر تقدما مذهلا ونتائج مرضية في تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) ومن المرجح أن يستمر المعدل في الانخفاض مع حلول سنة 2030، وعلى الرغم من التقدم الجيد الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة، فإن معدل وفيات الأطفال لا يزال يُعدّ عاليا بالمقارنة مع المعايير العالمية مما يستدعي بذل المزيد

من الجهد في سبيل تحسين الرعاية الصحية وجودة الخدمات الطبية، من أجل تحقيق أهداف الصحة العالمية والمستدامة.

ب-3 وفيات الأمهات: يُعتبر مؤشراً أساسياً ومهما لصحة النساء، وكذلك مقياساً مهماً للتنمية البشرية في كل دولة، حيث يتم استخدامه لتقييم جودة الرعاية الصحية التي تحصل عليها النساء خلال فترة الحمل والولادة، فإذا كان معدل وفيات الأمهات مرتفعاً، فإنه يشير إلى وجود مشكلات في نظام الرعاية الصحية.

وحسب التقديرات العالمية، فقد قدر المعدل العالمي لوفيات الأمهات في عام 2020 بحوالي 223 حالة وفاة للأمهات لكل 100,000 مولود حي، أي انخفاض من 227 في عام 2015 ومن 339 في عام 2000. (منظمة اليونسيف)، إن وفيات الأمهات تعتبر مشكلة على المستوى العالمي عامة وعلى مستوى الجزائر بصفة خاصة، حيث لا تزال وفيات الأمهات من التحديات الصحية العامة التي تواجهها الجزائر حتى اليوم، على الرغم من البرامج الصحية والجهود المبذولة لحماية صحة الأم والطفل، يظل معدل وفيات الأمهات مرتفعاً بشكل غير طبيعي.

الجدول رقم 04: تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر من 1992-2019

السنة	معدل وفيات الأمهات	السنة	معدل وفيات الأمهات
1992	215	2012	70.3
2005	117.4	2013	66.9
2006	96.5	2014	63.6
2007	88.9	2015	60.5
2009	81.4	2016	57.7
2011	73.9	2019	48.5

Source : - Enquête Algérienne sur la santé de la mère et de l'enfant, 1992.

- Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière

- MSP/RA, 2004 ; CNES, 2006, Mission-algérie.CH, 2011.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر شهدت تقدماً ملحوظاً في تقليل معدل

وفيات الأمهات بين عامي 1992 و2019، حيث انخفض المعدل من 215 حالة وفاة لكل

100,000 ولادة حية في عام 1992 إلى 48.5 حالة وفاة في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن الفترة من 1992 إلى 2005 شهدت انخفاضاً تدريجياً في معدل وفيات الأمهات، حيث تراجع المعدل من 215 إلى 117.4. وبعد عام 2005، تسارعت وتيرة التحسن، حيث انخفض المعدل إلى 96.5 في عام 2006 و 88.9 في عام 2007، ووصل إلى 57.7 في عام 2016.

هذا التقدم يعكس التحسينات المستمرة في نظام الرعاية الصحية، بما في ذلك تطوير خدمات الرعاية الصحية للأمهات، وتوسيع البنية التحتية الصحية، وزيادة الوعي الصحي بين النساء. بين عامي 2007 و 2016، استمر معدل وفيات الأمهات في الانخفاض بشكل مطرد بعد عام 2016، ليصل المعدل إلى 48.5 في عام 2019، ورغم التقدم المحرز خلال الفترة الزمنية المشمولة، من المتوقع أن يستمر معدل وفيات الأمهات في الانخفاض بحلول سنة 2030. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها الجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، إلا أنها لم تحقق الهدف كاملاً بعد، وهذا راجع إلى استمرار التحديات التي تواجه النظام الصحي، والتي تتطلب جهوداً مستمرة ومكثفة لتحقيق تحسينات أكبر في صحة الأمهات.

ب-4 الرعاية الصحية الأولية: تعتبر الرعاية الصحية الأولية في الجزائر حجر الزاوية في نظام الرعاية الصحية الوطني، حيث تسعى الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى تحسين وتعزيز هذا القطاع لضمان توفير خدمات صحية أساسية وشاملة لجميع المواطنين، حيث تتجسد جهود الجزائر في هذا المجال من خلال تطوير البنية التحتية الصحية، وتدريب الكوادر الطبية، وتنفيذ برامج وقائية وعلاجية فعالة. وهذا من أجل تحقيق أهداف أساسية والمتمثلة في: ضمان فرص العلاج المجاني لجميع السكان من خلال تحسين الخدمات العلاجية والتكوين الجيد للإطارات الطبية والشبه الطبية وحتى الإداريين، وذلك عبر إقامة معاهد تكوين وإرسال بعثات علمية إلى الخارج. لتحقيق أكبر تغطية طبية للسكان، تعمل الحكومة على مضاعفة الهياكل والمنشآت الصحية وتكثيف حملات تلقيح الأطفال ضد الأمراض والأوبئة. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء مركبات لصنع الأدوية محلياً. (ريم، 2023، الصفحات 71-72) والجدول الموالي يوضح تطور المنشآت القاعدية في الجزائر في الفترة 2008-2020.

الجدول رقم 05: تطور المنشآت القاعدية الصحية في الجزائر (2008-2020)

2020	2018	2016	2014	2012	2010	2008	
210	206	200	196	193	194	190	مؤسسة استشفائية عامة
09	09	09	05	05	04	04	مؤسسة استشفائية
15	15	15	14	14	13	13	مراكز استشفائية جامعية
01	01	01	01	01	01	01	مؤسسة استشفائية جامعية
79	79	75	71	66	64	57	مؤسسة استشفائية متخصصة
273	273	273	271	271	271	271	المؤسسة العمومية للصحة الجوارية
11825	11562	11140	10700	10058	9264	8477	الصيدليات

Source : L'Algérie en Quelques Chiffres, ONS, <https://www.ons.dz>

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المنشآت القاعدية في الصحية في الجزائر عرفت تطوراً ملحوظاً، حيث شهدت المؤسسات الاستشفائية العامة زيادة من 190 مؤسسة في عام 2008 إلى 210 مؤسسات في عام 2020، كما ارتفع عدد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة من 57 إلى 79 خلال نفس الفترة، مما يشير إلى توسع وتنوع التخصصات الطبية المتاحة لتلبية الاحتياجات الصحية المتنوعة، وفيما يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية، فقد زاد عددها من 13 في عام 2008 إلى 15 في عام 2016، واستقر عند هذا الرقم حتى 2020، أما المؤسسات الاستشفائية الجامعية فقد ظلت ثابتة عند مؤسسة واحدة طوال هذه الفترة.

كما شهدت المؤسسات العمومية للصحة الجوارية استقراراً نسبياً، حيث بلغ عددها 271 مؤسسة في الفترة من 2008 إلى 2014، وزاد قليلاً إلى 273 في 2016 واستمر كذلك حتى 2020، بالإضافة إلى ذلك، شهدت الصيدليات زيادة كبيرة من 8477 في عام 2008 إلى 11825 في عام 2020، مما يعكس تحسين الوصول إلى الأدوية والرعاية الصحية الأساسية في جميع أنحاء البلاد.

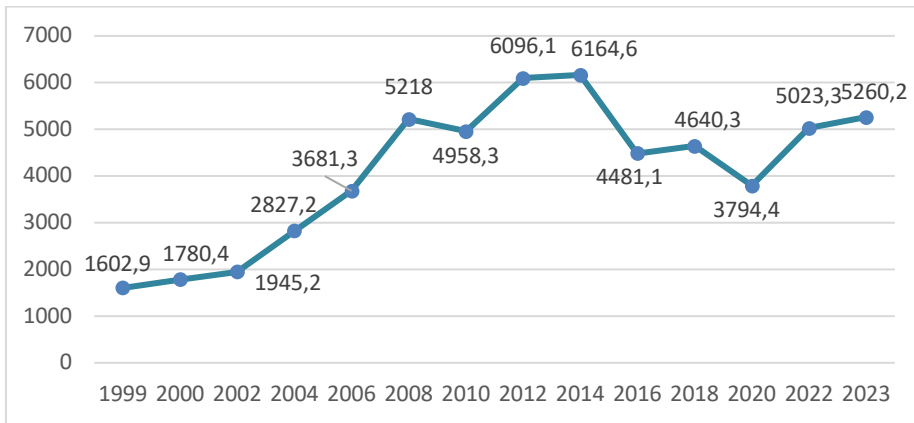
يظهر من خلال هذه النتائج أن الجزائر قد حققت تقدما ملحوظا في تطوير بنيتها التحتية الصحية وهذا راجع الى تطبيق السياسات والبرامج التنموية، مثل برنامج التنمية الخماسي والذي تم من خلاله رصد مبلغ 619 مليار دج موجه لإنجاز 172 مستشفى و45 مرآبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي. (<https://algerianembassy-saudi.com>)

2.4 المؤشرات الاقتصادية:

أ. نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام:

يُعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس مستوى رفاهية السكان في أي دولة، ويُحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، مما يعطي صورة عن متوسط الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد في الدولة. وفي الجزائر، يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام مؤشرا مهما يُستخدم لتقييم الأداء الاقتصادي ومعرفة مدى استفادة المواطنين من النمو الاقتصادي، والشكل الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر 1999-2023 (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

الشكل رقم 01: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر 1999-2023 (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي

لقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر تقلبات كبيرة بين عامي 1999 و2023. في عام 1999، كان نصيب الفرد 1602.9 دولار، وبدأ بالارتفاع تدريجياً ليصل إلى 5218 دولار في عام 2008. هذه الزيادة تعكس فترة من النمو الاقتصادي السريع، مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي.

بعد ذلك، واصل نصيب الفرد الارتفاع ليلغ ذروته عند 6096.1 دولار في عام 2012، ثم شهد انخفاضاً طفيفاً إلى 4958.3 دولار في عام 2009، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 6164.6 دولار في عام 2013. هذا التذبذب راجع إلى تأثير التقلبات في أسعار النفط العالمية والسياسات الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة. ثم من عام 2013 إلى 2020، شهد نصيب الفرد تراجعاً تدريجياً، حيث انخفض من 6164.6 دولار في 2013 إلى 4481.1 دولار في 2016، ثم إلى 3794.4 دولار في 2019. يعكس هذا الانخفاض التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى تأثيرات الجائحة الوبائية (كوفيد19) على الاقتصاد الوطني. في عام 2020، ارتفع نصيب الفرد إلى 4640.3 دولار، ثم انخفض مرة أخرى إلى 5023.3 دولار في عام 2022. بحلول عام 2023، ارتفع نصيب الفرد إلى 5260.2 دولار، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين النمو الاقتصادي.

ب. نسبة الاستثمار:

إن للاستثمار دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في أي دولة، ففي الجزائر، يمثل الاستثمار مكوناً أساسياً في الاقتصاد الوطني، حيث يؤثر بشكل مباشر على قدرة البلاد على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة. والجدول الموالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (2000-2022)

الجدول رقم 06: تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر (2000-2022) (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2005	2006	2010	2015	2016	2020	2022
الاستثمار الأجنبي المباشر	280	1113	1146	1888	2301	-584	1546	1143	89

Source : UNCTAD, <https://unctadstat.unctad.org>

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر شهدت تغيرات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2000 إلى 2022. في عام 2000، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 280 مليون دولار، ليرتفع إلى 1113 مليون دولار وهو ما يعني نموا بأربع مرات ساهمت فيه بشكل خاص بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجار لصالح شركة إسبات ESPAT الهندية. (بلخباط، 2014-2015، صفحة 152) ومع مرور السنوات، ارتفعت التدفقات بشكل ملحوظ لتصل إلى 1888 مليون دولار في عام 2006، مما يشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها لجذب الاستثمارات الأجنبية خلال تلك الفترة.

استمر هذا النمو في التدفقات ليبلغ ذروته عند 2301 مليون دولار في عام 2010، كما نلاحظ أن التدفقات انخفضت إلى -584 مليون دولار سنة 2015 هذه النتائج السلبية نتيجة تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها في نهاية سنة 2014. ثم ليعاود الارتفاع مجددا سنة 2016 إلى 1507 مليون دولار ويرجع هذا التحسن إلى قانون الاستثمار الجديد والذي وفر تحفيزات جبائية ومنشورات ضرورية للمشاريع الاستثمارية (الكريم و كوراد، 2019، صفحة 153)، ثم لينخفض تدريجيا إلى 1143 مليون دولار عام 2020، ثم انخفضت التدفقات مرة أخرى بشكل حاد إلى 89 مليون دولار في عام 2022. على الرغم من المزايا والإغراءات التي تقدمها الجزائر لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تشمل تحديث قانون الاستثمار وإلغاء بعض القيود والضوابط المثبطة مثل القاعدة الاستثمارية 51/49 في المائة، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية

للمستثمرين، إلا أن جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد لا يزال ضعيفاً ولا يرقى إلى مستوى التطلعات.

5. تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر:

تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر مجموعة من التحديات التي تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة. من بين هذه التحديات نذكر ما يلي:

1.5 البطالة: يعتبر مشكل البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر، فبحسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والبنك الدولي أنه في فترة الستينات، بلغت نسبة البطالة 32.9% بسبب الأوضاع الاقتصادية بعد الاستقلال، لكنها انخفضت إلى 8.7% سنة 1984 بفضل سياسات التنمية. ثم ارتفعت البطالة مجدداً إلى 18.1% سنة 1989 بسبب أزمة النفط. كما أن الفترة من 1990 إلى 1997 شهدت ارتفاعاً بسبب التحول إلى اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات، مما أدى إلى تسريح العديد من العمال. وفي بداية الألفينات، انخفضت البطالة إلى 10% سنة 2010 بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية الفلاحية. ثم ارتفعت في 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، وانخفضت مجدداً إلى 12.3% سنة 2023. فرغم الجهود المبذولة لخلق فرص عمل جديدة، إلا أن نسبة البطالة تبقى مرتفعة، خصوصاً بين الشباب والخريجين الجدد. حيث يعاني السوق من قلة الوظائف المتاحة مقارنة بعدد الباحثين عن عمل، مما يؤدي إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية كبيرة، هذا يعود إلى عدة عوامل منها قلة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وضعف التنوع الاقتصادي.

2.5 الفقر: حسب تقرير البنك الدولي، بلغ المعدل الرسمي للفقر في الجزائر 5.5% في عام 2011، إذ إن معدل الفقر المدقع بين مجموع السكان في الجزائر كان أقل من ذلك، إذ بلغ 0.5%. ومع ذلك، فإن نحو 10% من سكان الجزائر يعتبرون مُعرضين لخطر السقوط مرة أخرى في براثن الفقر إذا اشتدت عليهم الظروف. حيث تعتبر البطالة في الجزائر السبب الرئيسي لتدهور أحوال الناس، خاصة

وأنها بلغت أرقاماً قياسية في السنوات الأخيرة. رغم تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن الفقر المدقع لا يزال يشكل تحدياً كبيراً يعوق التنمية الاجتماعية.

3.5 الاعتماد على النفط: الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز،

سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها. وأي تغير في أسعار المحروقات يؤثر بشدة على الاقتصاد، مما يجعله عرضة للتقلبات العالمية في سوق النفط، ويقلل من تنوع مصادر الدخل الوطني للاقتصاد، لهذا السبب هناك حاجة ملحة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن القطاعات التقليدية والاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة، السياحة، والتكنولوجيا.

4.5 التعليم: نظام التعليم الجزائري يواجه تحديات كبيرة تتطلب إصلاحات جوهرية عاجلة.

على الرغم من التقدم في مؤشرات الكفاءة وجودة التعليم، إلا أنه مازال ضعيفاً بسبب هدر مستمر، مع معدلات عالية للرسوب والتسرب المدرسي، خاصة في التعليم الثانوي. تسجل الجزائر أعلى معدلات التسرب في اختبار PISA 2015 بين الاقتصادات المشاركة، مع تفاوت واضح بين الطلاب من البيئات المحرومة والأكثر ملائمة (منصوري، 2020، صفحة 89) كما أن الخريجون يواجهون صعوبات في الاندماج في سوق العمل، حيث تشير الإحصائيات إلى معدلات بطالة عالية بين خريجي التعليم العالي، مما يكشف عن عدم توافق المهارات المكتسبة مع احتياجات سوق العمل الجزائري.

5.5 التضخم: يمثل التضخم تحدياً اقتصادياً رئيسياً للجزائر، فحسب معطيات الديوان الوطني

للإحصائيات (ONS)، فقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر تقلبات ملحوظة ففي عام 2017، بلغ معدل التضخم 5.59%، وانخفض تدريجياً ليصل إلى 1.95% في عام 2019، مما يعكس فترة من الاستقرار النسبي في الأسعار. إلا أن هذا الاتجاه الإيجابي لم يستمر، حيث بدأت معدلات التضخم في الارتفاع مجدداً، مسجلة 2.42% في عام 2020، ثم قفزت إلى 7.23% في عام 2021، ووصلت إلى 9.27% في عام 2022. هذا الارتفاع الكبير يعزى إلى تأثير جائحة كوفيد-19 التي تسببت في اضطرابات اقتصادية عالمية، بالإضافة إلى التذبذب في أسعار النفط الذي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. كما أن السياسات النقدية والمالية

التي اتبعتها الحكومة في مواجهة هذه التحديات ربما ساهمت أيضاً في زيادة معدلات التضخم، مما يؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

6. الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

تتمتع الجزائر بالعديد من الفرص التي يمكن استغلالها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. من بين هذه الفرص:

1.6 تنوع الاقتصاد: إن الاقتصاد الجزائري يتميز بأنه اقتصاد ريعي، أي يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط، وهذا ما يشكل خطراً خاصة وأن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر بشدة على الاقتصاد الوطني، وتنوع الاقتصاد يمكن أن يتم من خلال استغلال موارد البلاد الطبيعية الأخرى، والاستثمار في قطاعات جديدة مثل الزراعة، السياحة، والتكنولوجيا، حيث هذا التنوع سيساهم في تقليل الاعتماد على النفط والغاز ويعزز استقرار الاقتصاد الوطني. ولقد سعت الجزائر إلى تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مخطط تنموي خماسي للفترة 2015-2019 والذي من خلاله تسعى إلى تطوير الاقتصاد الوطني وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجياً من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنوع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة. (صاطوري، 2016، صفحة 308)

2.6 التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي: تشجيع التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، فمن خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن للجزائر الحصول على التقنيات الحديثة، تحسين إدارة المشاريع، وخلق فرص عمل جديدة، بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمنظمات الاقتصادية يمكن أن يساعد في توفير التمويل والتوجيه لتحقيق مشاريع التنمية الكبرى.

3.6 تطوير البنية التحتية: إن الاستثمار في تطوير البنية التحتية مثل النقل، الاتصالات، والطاقة يمكن أن يساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز النمو الاقتصادي. وفي

هذا الصدد تسعى الجزائر من خلال المخطط التنموي الخماسي 2015-2019 تعزيز الإنجازات المسجلة في مجال تطوير البنية التحتية، وضعت الحكومة الجزائرية أهدافاً لاستكمال المشاريع الجارية والشروع في تنفيذ برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية. يشمل هذا البرنامج توسيع شبكة الطرق والطرق السريعة من خلال إنجاز الطريق السريع للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السريعة بطول إجمالي قدره 663 كلم. كما يتضمن تطوير شبكة الطرق عبر إنشاء خطوط جديدة، وإجراء عمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن البرنامج تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب. سيتم أيضاً مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها، وإنشاء محطات جديدة. علاوة على ذلك، سيتم إنجاز موانئ جديدة، وتعزيز الأسطول البحري الوطني، وبناء مطارات جديدة في الجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلاً عن إعادة تأهيل وتوسيع مطارات أخرى. (صاطوري، 2016، صفحة 309)

4.6 تطوير القطاع الفلاحي: قطاع الفلاحة هو أحد القطاعات الإستراتيجية التي لها دور حيوي في ضمان التنمية المستدامة، يمكن للجزائر استثمار التقنيات الزراعية الحديثة وتحسين إدارة الموارد المائية لزيادة الإنتاجية الزراعية وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. حيث هذا التطوير يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل جديدة، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

5.6 دعم المؤسسات الصغيرة والناشئة: إن دعم الشركات الصغيرة والناشئة وتوفير بيئة مشجعة لريادة الأعمال يمكن أن يعزز الابتكار ويخلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في التنمية الاقتصادية، حيث تعول السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيداً عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية. حيث قد أبدت الحكومة الجزائرية في هذا الصدد في الآونة الأخيرة، اهتماماً كبيراً بدعم الشباب الباحث على

خلق مؤسساته الصغيرة والمتوسطة، أو ما يعرف بـ "المؤسسات الناشئة". (بن جيمة وآخرون، 2020. ص 527)

7. خاتمة

من خلال دراستنا وتحليلنا لواقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، توصلنا الى أن الدولة قد بذلت مجهودات معتبرة من أجل تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، فمن خلال المؤشرات الاجتماعية التي تطرقنا اليها كمؤشر التعليم نرى أن الجزائر قد حققت تقدما ملحوظا في مجال التعليم، حيث بلغت نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي 108.76% في عام 2023 (UNESCO)، مما يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية من خلال تطبيق عدة سياسات وبرامج تنمية من أجل تحسين المستوى التعليمي في كافة المستويات، أما بالنسبة لمؤشر الصحة نلاحظ أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في تحسين مستوى الرعاية الصحية، حيث انخفضت كل من معدلات وفيات الأطفال والأمهات كما ارتفع معدل متوسط العمر للفرد الواحد الى 79.6 سنة في عام 2023. بالإضافة الى تطور البنية التحتية، حيث يعكس هذا التحسن نجاح السياسات الصحية والتنمية التي تم تنفيذها بعد الاستقلال، أما بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية ومن خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام فلقد لاحظنا أن الجزائر قد سجلت تقدما ملحوظا بخصوص ذلك وهذا راجع الى الجهود المبذولة من طرف الدولة للتحسين النمو الاقتصادي. وبالنسبة لمؤشر نسبة الاستثمار في الجزائر عرفت تقدما ملحوظا إلا أن جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد لا يزال ضعيفا ولا يرقى إلى مستوى التطلعات بالرغم من التسهيلات والمميزات التي تمنحها الدولة.

كما توصلنا أيضا إلى أن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر تعوقها عدة تحديات لعل أبرزها البطالة المرتفعة، خاصة بين الشباب، حيث تشير الإحصاءات إلى أن البطالة لا تزال واحدة من أكبر المشكلات التي تعيق النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يُعاني جزء كبير من السكان من الفقر، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي، مما يزيد من الفجوة الاجتماعية ويعيق التنمية المتوازنة.

من الناحية الاقتصادية، يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية. هذا الاعتماد الكبير على النفط يمثل تحديا كبيرا لتنويع الاقتصاد وتحقيق الاستدامة. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية، لا تزال هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في الطرق والمواصلات والخدمات العامة لدعم النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات. ومع ذلك، هناك فرص واعدة يمكن استغلالها لتحقيق التنمية، وتنويع الاقتصاد، تطوير البنية التحتية، جذب الاستثمارات الأجنبية، تطوير القطاع الفلاحي. وعليه فإن تبني سياسات تنموية شاملة ومتكاملة سيكون ضروريا لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لجميع فئات المجتمع الجزائري.

• المراجع:

- بايزيد علي. (2022). التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشرات، " حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي". مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية. المجلد 06/العدد 02.
- بن جيمة مريم وآخرون. (2020). آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. المجلد 07/ العدد 03.
- بن زايد ريم. (2012). العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر. مذكرة الماجستير في الديموغرافيا. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة وهران 02، الجزائر.
- بن زايد ريم. (2023). واقع التنمية البشرية في الجزائر واتجاهاتها، مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد 17/العدد 01.
- سعاد إبراهيم السلموني. (2020). إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. دار غيداء للنشر و التوزيع. عمان، الأردن.
- صاطوري الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث. العدد 16.
- الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة. (2019). تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الابداع، المجلد 09/العدد 01.

- العمري عيسات. (2016). معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي. مجلة تنمية الموارد البشرية. المجلد 07/العدد 02.
- الغرايبة فيصل محمود. (2010). أبعاد التنمية الاجتماعية العربية- في ضوء التجربة الأردنية. دار يافا للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- كافي مصطفى يوسف. (2017). التنمية المستدامة. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- مدحت محمد أبو النصر. (2017). التنمية المستدامة. مفهومها، أبعادها، مؤشراتها. المجموعة العربية للنشر والتدريب. القاهرة.
- منصوري منى. (2020). التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية. المجلد 03/ العدد 03.
- Enquête Algérienne sur la santé de la mère et de l'enfant, 1992.
- <https://algerianembassy-saudi.com> .
- LA BANQUE MONDIALE, <https://data.albankaldawli.org>
- Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière, <https://sante.gov.dz/>
- MSP/RA, 2004 ; CNES, 2006, Mission-algérie.CH, 2011.
- OFFICE NATIONALE DES STATISTIQUES (ONS), <https://www.ons.dz>.
- UNCTAD, <https://unctadstat.unctad.org>.
- UNESCO, <https://data.uis.unesco.org>.